



التعليم والتزايد السكاني

حسن العزي

توجه إلى المدارس في المرحلة الأساسية بداية هذا الشهر ٥.٥٠٠.٠٠٠ طالب وطالبة هذا العدد فقط لأبناء المحافظات في الوطن كله أما أمانة العاصمة وبعض المدن في محافظة حضرموت فقد تأجل التحاق الطلاب في المرحلة الأساسية إلى أواخر هذا الشهر لاتخاذ إجراءات احترازية لمنع توسع الإصابة بإنفلونزا «H1N1» وخاصة في صفوف الطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية من التعليم الأساسي ولعل جملة الأعداد المتوجهة إلى المدارس من شأنها تزايد الضغط في الفصول حيث يترقب على ذلك تدني الأداء التعليمي .. صحيح أن الدولة تبني على مستوى الوطن كله مدرسة كل يوم غير أنها تواجه نتيجة التزايد السكاني الذي أفرز هذه الأعداد الكبيرة - من الطلاب والطالبات ضغوطا عديدة ورغم ذلك فهي أي الدولة مطالبة بتلبية حاجة السكان المتزايدة كل عام، مثال ذلك تزايد الطلب على الكتاب المدرسي .. هي مؤسسة طباعة الكتاب عند بداية إنتاجها إلى ٤٧ مليونا و٩٧٩ ألفا و٦٩٠، هذه واحدة من الصور التي يشكها التزايد السكاني حيث لا مفر من تلبية حاجة السكان رغم شحة الإمكانيات لكن الأمل للتخفيف من شدة الضغوط الناجمة عن ارتفاع الخصوبة هو التقليل منها وهذا الأمر ليس عسيرا على المجلس السكاني، إذ بإمكانه الاستجابة إلى النداءات المتكررة الخاصة بتدريب المدرسين والمدارس وتأهيلهم ليتمكنوا من تقديم الرسالة الخاصة بالمهاجرين السكانيين وإشاعتها بين صفوف الطلاب والطالبات، وبإمكان المجلس السكاني إحياء نشاط الدوائر التابعة له والمختصصة في العمل السكاني وذلك بالتابعة للنشاط السكاني وتقديم الدعم المادي بهدف الخروج من التعثر والشلل الذي أصاب تلك الدوائر.. والأمل يحدونا لاستعادتها للنشاط الخاص بقضايا السكان حيث من المأمّل أن يسهم في خفض الخصوبة بالدرجة الأولى وخفض مستوى الأمية وتنامي التدريب والتأهيل في المؤسسات التعليمية والتدريبية وخفض التسرب في التعليم الأساسي والثانوي وخاصة بين الإناث وتضيق الفجوات بين الريف والحضر في ما يخص الناحية التعليمية ورفع مستوى مخرجات التعليم.

مخاطر الزيادة السكانية وأثرها السلبي على الأسرة والمجتمع

الانتقال من الجانب النظري إلى الواقع العملي

ضرورة هامة لتنفيذ الأهداف السكانية



تفعيل الخطط والبرامج للوصول إلى الفئات المستهدفة ضرورة ملحة

>.. لا شك أن الزيادة السكانية تعد من أخطر التحديات والمشاكل التي تواجه الأسرة خصوصا والمجتمع عموماً كونها تشكل عائقاً كبيراً أمام مختلف المجالات التنموية وتمنع وصول الأسرة والمجتمع إلى التمتع بالرفاهية والتقدم، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات وزيادة الاستهلاك وظهور التجمعات السكانية في المدن الكبرى وافتقارها إلى الخدمات الصحية والتعليمية والصرف الصحي والمياه النقية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الواقع الأسري والاجتماعي وما تتركه من آثار سلبية على فئات الشباب واتساع رقعة الفقر وزيادة المعاناة في تلبية واشباع الاحتياجات المتنامية للسكان..

تحقيقاً
شوقي العباسي

عن الإطار النظري إلى الجانب العملي بما يساعد الحكومة والشركاء في تنفيذ أهداف السياسة السكانية وأن يضع في الاعتبار توجيهات الرئيس للحكومة في العام ٢٠٠٥م بضرورة وضع خطة تنفيذية لمواجهة التحديات السكانية مع تحديد المسؤوليات وبما يؤثر على الخصوبة ومعدل النمو السكاني المرتفع.

إعادة النظر

وخرج المؤتمر بمشروع خطة تنفيذية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠م تضمنت حزمة من الأنشطة التي استهدفت التدخل المباشر للعمل على ضمان تحقيق أهداف السياسة السكانية، وركزت الخطة على عدد من العناصر الأساسية والتي من شأنها التأثير الإيجابي على المشكلات السكانية وبما يحسن المؤشرات الديمغرافية والصحية وبالتالي معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني.

العالي ٦.١ طفل لكل امرأة السبب الرئيسي في ارتفاع النمو السكاني ويساهم ضمن عوامل أخرى في إعاقة جهود التنمية في التخفيف من الفقر والبطالة، كما أن اختلال التوازن بين المعدلين السكاني والاقتصادي لا يساعد جهود التنمية لبلوغ المعدلات المستهدفة للخصوبة ٥.٤ طفل ومعدل النمو السكاني ٢.٨٪ في نهاية خطة التنمية ٢٠٠٦/٢٠١٠م، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار حالة اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي المتواضع.

المؤشرات السكانية مدخل للتنمية

ومن واقع المواجهة الشاملة والتحدي الصريح الذي تمثله المشكلة السكانية خصوصا وأن المؤشرات السكانية مدخل للتنمية والعلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة أساسية ولا يمكن تخيل نمو اقتصادي حقيقي بدون معالجة القضايا السكانية، كل ذلك أدى إلى عقد العديد من المؤتمرات السكانية التي تناولت التحديات التي تواجه اليمن على مدى العقد الأول من الألفية الجديدة وكيفية إيجاد الأهداف السكانية في إطار خطة التنمية، وجاء عقد المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية نهاية العام ٢٠٠٧م بحيث يخرج

تشير وثائق المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية إلى أن اليمن منذ بداية التسعينيات تبنت سياسة سكانية وأصبحت القضية السكانية وانعكاساتها السلبية على الأسرة والمجتمع تحتل أولوية مطلقة ضمن أهداف السياسة الوطنية للسكان ٢٠١١م - ٢٠٢٥م باعتبارها إشكالية تنموية في ظل استمرار الاختلال القائم بين معدل النمو السكاني العالمي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع، حيث توجهت الجهود الرسمية بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية نحو تطوير برامج السياسة الوطنية للسكان وذلك انطلاقاً من قرارات المؤتمرات الدولية والإقليمية حول السكان والتنمية والعمل على ادماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية باعتبارها استراتيجية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة وانعكس هذا الاهتمام عملياً على المستوى الوطني في إعداد خطة العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠م التي أصبحت من المكونات الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

اختلال التوازن

ورغم ذلك إلا أن ارتفاع النمو السكاني رغم ميله البطيء للانخفاض فإن له تداعيات على النمو الاقتصادي ويعتبر معدل الإنجاب

الأمر الذي يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي وما يرتبط به من مشكلات واتساع رقعة الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والتفكك الأسري والاجتماعي الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع، مما يشكل تحدياً لا يمكن الاستهانة به وبحجمه ونوعية التأثيرات المختلفة التي تنتج منه، الأمر الذي يجب التنبيه له وضرورة المواجهة الشاملة للتدني السكاني ووضع المعالجات الحقيقية وفق خطط عمل محددة تركز على مزيد من التطبيق والتنفيذ الميداني الواقعي والوصول إلى المستهدفين مباشرة ووضع آلية فاعلة وعملية لتطبيق السياسة السكانية بمختلف مستوياتها وتحديد مسؤوليات التنفيذ.

وفي بلدنا انعكست الإنجازات والتحولت التنموية الاقتصادية والاجتماعية نجاحاتها وإخفاقاتها على خصائص الأوضاع السكانية، إذ ساعدت النجاحات التنموية المتحققة على تحسين مستوى المعيشة ورفع المستوى الصحي للسكان، وانخفضت معها معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى اليوم، بينما ظلت معدلات المواليد عالية، وكان محصلة ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني بوتائر عالية تفوق معدلات النمو الاقتصادي الذي تعثر بالاختلالات والصعوبات المرافقة له،

التهدد للظاهرة

وفي بلدنا انعكست الإنجازات والتحولت التنموية الاقتصادية والاجتماعية نجاحاتها وإخفاقاتها على خصائص الأوضاع السكانية، إذ ساعدت النجاحات التنموية المتحققة على تحسين مستوى المعيشة ورفع المستوى الصحي للسكان، وانخفضت معها معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى اليوم، بينما ظلت معدلات المواليد عالية، وكان محصلة ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني بوتائر عالية تفوق معدلات النمو الاقتصادي الذي تعثر بالاختلالات والصعوبات المرافقة له،

الضغط السكاني سبب رئيسي للفقر في الدول العربية

أمين عبدالله إبراهيم

يعرف الفقر بأنه الحد الأدنى من الدخل اللازم للبقاء على قيد الحياة والاحتفاظ بالكفاة البدنية وتتضح صور الفقر من خلال تحديد الحد الأدنى لكل فرد من السعرات الحرارية للغذاء والامتناع المرعبة للسكن والملابس وغيرها. إن السبب الرئيسي للفقر في الدول النامية، وفقاً لنتائج الأبحاث والدراسات العلمية العديدة التي نفذت في مجال السكان والتنمية يرجع إلى تدهور مستويات التنمية بعد زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل وهذا على عكس الدول الغنية التي تمتلك الأدوات التي تمكنها من تحسين مستوى المعيشة لجميع الأفراد، وينشأ الفقر في الدول المتقدمة بسبب توزيع الدخل، أما في الدول النامية تسود المستويات المعيشية الفقيرة، وكل ما يمكن أن نطهه سياسات توزيع الدخل في تلك الدول هو التخفيض النسبي من الآثار الناجمة عن مشكلة الفقر، وأما بالنسبة لأسباب الفقر في الدول العربية فتتمثل في الضغط السكاني وأتماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية.

وتفيد إحدى الدراسات العلمية الحديثة بعنوان «معدلات الفقر في الدول العربية» أن الفقر في الدول العربية يتركز في المناطق الريفية، وأن كثافة الفقر الريفي تتفاوت من دولة إلى أخرى، إذ لا يتجاوز نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء في الدولة في كل من جيبوتي والأردن وتونس ٢٣٪ في حين تتراوح تلك النسبة بين ٣٤٪ و٦٧٪ في كل من الجزائر ومصر والمغرب، بينما تزيد تلك النسبة عن ٧٧٪ في كل من الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين. وأشارت هذه الدراسة إلى أن الانخفاض الكبير في المستويات المعيشية في تلك الدول العربية يرجع أساساً إلى عدة عوامل من أهمها نقص رؤوس الأموال وقصور المهارات والقدرة الإدارية والعلاقات غير المتكافئة بين كل من الدول التي تحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد الدولي والدول العربية محل الدراسة، بالإضافة إلى سوء أداء السياسات الحكومية وغيرها من العوامل الأخرى التي تقلل من المستويات المعيشية في تلك الدول العربية التي يزيد فيها نسبة الفقر إلى إجمالي السكان.

وبينت الدراسة التي أجريت على اثنتي عشرة دولة عربية هي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، مصر، اليمن، السودان، سوريا، الصومال، فلسطين، المغرب، موريتانيا، أن عدد الفقراء في تلك الدول بلغ حوالي ٨٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤م أي حوالي ٢٧.٢٪ من إجمالي عدد سكان تلك الدول، منهم حوالي ٥٩٪ يعيشون في المناطق الريفية، يمثلون حوالي ٤٢٪ من إجمالي سكان الريف. كما بينت الدراسة أيضاً استناداً إلى التقارير الاقتصادية العربية والدولية أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل دولار واحد يومياً في بعض الدول العربية كمتوسط للفترة ١٩٩٥م-٢٠٠٠م تبلغ أضعافها بنحو ٢٦٪ من عدد السكان في موريتانيا وأندامها بأقل من ٢٪ من عدد السكان في كل من الأردن وتونس، والجزائر، وخلال الفترة نفسها، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل بمعدل «دولارين في اليوم» أضعافها في موريتانيا ٦٣٪ من عدد السكان وأندامها في تونس ٧٪ من عدد السكان. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الفقر في أي دولة يعتمد على عاملين أساسيين هما مستوى الدخل ودرجة التفاوت في توزيعه، فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، انخفضت مستويات الفقر، وكلما تحسن توزيع الدخل وأصبح أكثر عدالة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، انخفضت مستويات الفقر أيضاً.

الأثر السلبي للنمو السكاني على الخدمات



وأكدت دراسات الباحثين في هذا المجال أنه كلما ازداد عدد السكان تزداد الحاجة إلى الطلب على المياه المستهلكة فتزداد المياه العادمة ويزداد التلوث، وفي مجتمعنا لا نراعي ذلك فنتيجة لزيادة عدد السكان في اليمن انخفضت حصة الفرد من المياه، ولتأخذ مثالا على أسرة مكونة من أب وأم وولدين ستكون حصة الفرد في هذه الأسرة معتدلة أما إذا أصبحت ضعف العدد فسقطت هذه الحصة إلى النصف وستتحمل الأسرة أعباء إضافية أكبر.

لذلك كي نحافظ على وطننا وعلى الأسرة والمجتمع والبيئة المحيطة يجب أن يؤدي كل فرد في المجتمع دوره كاملاً سواء كان مسؤولاً أم مواطناً عادياً، لأن الجميع مسؤول عن تقدم وتطوير المجتمع والمساهمة في رفع شأن البلاد خاصة أننا نعيش عصر التحديات ولأجل ذلك ينبغي تجاوز السلبيات وتحقيق الأخلاق والطموحات والعمل الجاد للتطوير والاهتمام بالصحة الإنجابية وتوعية الأمهات بكل الأمور المتعلقة بزيادة عدد السكان وكيف تنعكس آثارها السلبية على البيئة والمجتمع وتعيق المجالات التنموية المختلفة.

النمو السكاني السريع غير المنتظم أصبح سمة العصر الحالي وزيادة السكان هذه مرتبطة بزيادة الحاجة إلى الغذاء والخدمات العامة على شتى الصعد بدءاً من حاجة أكبر للمياه النقية وانتهاءً بالسكن الصحي وما يرافقه، أما عن اليمن وعدد سكانها فقد تضاعف هذا العدد خلال السنوات الماضية وهو أمر طبيعي. لكن إذا قارنا ذلك مع دول أخرى صناعية، فنجد أن الأمر مختلف وغير طبيعي أيضاً، فهذه الدول تحتاج لأكثر من ٢٠٠ عام لكي يتضاعف عدد سكانها مرة واحدة فقط، وهذه الظاهرة بالذات أخذت تشكل ضغطاً على خطط التنمية والتقدم الاجتماعي، فالنمو السكاني في البلدان النامية مسؤول عن قلة الغذاء وزيادة الاستهلاك وظهور التجمعات السكانية غير المنظمة في المدن الكبرى وافتقارها إلى الخدمات الصحية والمياه النقية والصرف الصحي والطرق وشروط السكن الصحي، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع البيئي والاجتماعي والصحي، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين زيادة السكان وصحة الفرد.

المؤتمر العالمي للسكان يختم أعماله بمدينة مراكش المغربية

الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الأوضاع السكانية في العالم العربي، مستعرضة أوجه النجاح في المنطقة، مع الحديث عن الصعوبات، قياساً مع معدلات التنمية البشرية. وهددت خلف ثلاثة عوائق للتنمية البشرية، على المستوى العربي، تتمثل، أولاً، في غياب مؤشرات لقياس مدى تمتع الناس بالكرامة، وثانياً، في عدم وجود مقاييس ومؤشرات لضبط مفهوم التنمية البشرية، وثالثاً، في وجود ميل لوضع أهداف قطاعية يسهل تحقيقها وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكلية.

التنمية البشرية، مشيراً إلى أن «أثرها الحالي والمستقبلي، ستتحكم في تحديده أساساً الاعتبارات السكانية. ومن هنا، تبرز أهمية العامل الديموغرافي، الذي يتعين أن يكون بمثابة بوصلة لوضع السياسات السكانية». بيد أن الدراسات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية، تلقيت في تسليط الضوء، على حقيقة بالغة الأهمية، هي تفاقم حدة الفوارق التي تطبع عالماً، فوارق ليست بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها فحسب، بل وداخل البلد الواحد، مما يبرز الحاجة إلى تنمية بشرية مستدامة، يكون هدفها الحوري، هو تقليص تلك الفوارق، من خلال محاربة الفقر، وضمان الصحة والتعليم، على وجه الخصوص، مع إيلاء عناية خاصة للبعد الإيكولوجي.

نحرص في المغرب، على نهج استراتيجية شمولية تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: أولها الاستثمار في البيئات التحتية، والقطاعات المنتجة، في مناخ تسوده الليبرالية والانفتاح. وثانيها محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية، وذلك في إطار توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين ظروف العيش، ومن هنا كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي نعتبرها ورشاً كبيرة مفتوحة باستمرار، تتسم مع الأهداف الإنمائية للألفية. وثالثها القيام بإصلاحات سياسية ومجتمعية، تهدف إلى توسيع فضاءات المشاركة الديمقراطية، والنهوض بأوضاع المرأة، خصوصاً من خلال إقرار مدونة الأسرة، التي تعد رائدة في مجال المساواة القانونية بين النساء والرجال، وضمان حقوق الطفل. ورأى العامل المغربي أن توجه السياسات السكانية، لا يمكن أن يغفل اليوم، في سياق مطبوع بزمرة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، المتغيرات المناخية، التي يجب إيلائها ما تستحقه من اعتبار، في كل التوقعات الاقتصادية والسكانية، وهي عوامل تشغل بال البشرية جمعاء، حيث هزت النظرة المتفائلة للتقدم المطرد، الذي طالما روج له النموذج الاقتصادي الدولي السائد.

وأضاف العامل المغربي: « العالم لم يفتأ يزداد وعياً، ليس فقط بندرة موارد الأرض، الأخذة في التناقض، وبالتالي في العجز عن تلبية حاجات سكان المعمور، على المدى الطويل، وإنما أيضاً بالمخاطر الكبيرة الناتجة عن عولة كاسحة، وعن تدهور اقتصاد سوق غير مضبوط، بالنسبة إلى مستوى عيش السكان ورفاهيتهم. ولاحظ العامل المغربي أن الأزمة العالمية أصبحت تهدد التقدم، الذي تم إحرازه في مجال

الثورة / متابعات
اختتمت بمدينة مراكش المغربية الأسبوع الماضي أعمال المؤتمر العالمي الـ ٦٦ للسكان بمشاركة ٢٣٠٠ مشارك ومشاركة يمثلون ١٤٤ دولة والذين نظمتهم الندوة السامية للتخطيط بالمغرب وفي الافتتاح وجه العامل المغربي محمد السادس رسالة للمؤتمرين تطرق فيها إلى الإجراءات التي اتخذها المغرب في موضوع السكان منذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي، وذلك بتحقيقه نجاحاً كبيراً في ضمان توازن النمو الديموغرافي، من جهة، ولا سيما من حيث مستوى مؤشر الخصوبة، ومعدل الحياة عند الولادة. وقال العامل المغربي إن الوجه العملي لهذا التقدم، تمثل في انخفاض معدل الخصوبة والإنجاب، الذي يقضي إلى تزايد شيخوخة السكان، بتأثره السلبية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها ظهور فئة من المسنين المهتمشين، تعاني من الهشاشة والعجز.

أخي المواطن..
أختي المواطنة:

فيروس الانفلونزا «H1N1» الذي عرف سابقاً بانفلونزا الخنازير سريع العدوى ينتقل من شخص إلى آخر لدى استنشاق رذاذ السعال أو العطاس أو لعدم غسل اليدين بالماء والصابون بعد ملامسة أسطح ملوثة بالفيروس

من أجل سلامتكم..
الوقاية أولاً